الأمم المتحدة

A/ES-10/567–S/2012/839

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 November 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم بأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تصعِّد حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة. وقد شمل ذلك ارتكاب أعمال القتل خارج نطاق القانون من خلال ضربات عسكرية ضد أهداف محددة، تسببت في وقوع خسائر في الأرواح وإحداث الدمار. وفي هذا الصدد، تفاخر السلطة القائمة بالاحتلال علناً بقتل الفلسطينيين عمدا، وخططها الرامية إلى ارتكاب المزيد من الجرائم من هذا النوع. ويستدعي هذا التصعيد المستمر حتى هذه اللحظة، اهتمام المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بهدف تجنب المزيد من التدهور وعدم الاستقرار في الحالة على الأرض، والحيلولة دون قيام إسرائيل بتأجيج اندلاع دوامة مميتة أخرى من العنف وإراقة الدماء.

واليوم، شنَّت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، غارة جوية بالقذائف في هجوم متعمد ضد أهداف محددة، مما أدى إلى مقتل فلسطيني من قادة حماس، هو أحمد الجعبري، ومحمد الهمص الذي كان يرافقه في سيارته بحي الشجاعية الواقع شرق مدينة غزة. وأعلن متحدث رسمي باسم إسرائيل بكل فخر المسؤولية عن ارتكاب هذا القتل الوحشي خارج نطاق القانون، عقب التهديدات المتزايدة التي ما برحت السلطة القائمة بالاحتلال توجهها ضد الشعب الفلسطيني وقياداته. وعلاوة على ذلك، أعلن هذا المسؤول أن هذا الاغتيال هو

201112 201112 12-59323 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأول في سلسلة عمليات تالية كثيرة من هذا القبيل. إننا ندين هذه الأعمال الإجرامية غير المشروعة كما ندين ما تدلي به السلطة القائمة بالاحتلال من تصريحات استفزازية وما تمارسه من تحريض الغرض منهما تأجيج العنف والتوتر بين الجانبين وترهيب السكان المدنيين الفلسطينيين وترويعهم.

وبالإضافة إلى ارتكاب هذا القتل خارج نطاق القانون، شنت إسرائيل ٢٠ غارة جوية أخرى على الأقل باستعمال القذائف ضد المناطق المأهولة بالمدنيين في غزة، وقصفت مناطق في أحياء جباليا، وبيت حانون، وخان يونس، وحي الزيتون في مدينة غزة. وأدت هذه الغارات، حتى الآن، إلى مقتل ستة فلسطينيين على الأقل، بمن فيهم الطفلة رنان عرفات، البالغة من العمر سبعة أعوام، وإلى جرح ٣٠ فلسطينياً آخرين على الأقل، من بينهم نساء وأطفال، أصيب العديد منهم إصابات بليغة، وهم يصارعون للبقاء على قيد الحياة إثر تعرضهم لهذه الهجمات القاتلة والعشوائية التي شنتها إسرائيل. وفي هذا الصدد، توفي بالأمس فلسطيني آخر، هو محمد زياد عبد الله قانون، البالغ من العمر ٢٠ عاماً، متأثراً بالجروح البالغة التي أصيب بها يوم السبت ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، جراء قصف الدبابات الإسرائيلية.

والحالة في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، آخذة في التدهور نتيجة إفراط إسرائيل في استعمال القوة، وفي ممارساتها غير المشروعة الأخرى ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. وقد أُصيب العديد من الفلسطينيين، في مختلف مدن الضفة الغربية، بجروح على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي تواصل الإفراط في استعمال القوة ضد المدنيين، بمن فيهم أولئك الذين يشاركون في مظاهرات سلمية خالية من العنف احتجاجاً على القمع الإسرائيلي.

واليوم، نُظمت تجمعات حاشدة للشباب الفلسطيني في مدن قلقيلية ورام الله ونابلس والخليل لإحياء ذكرى إعلان استقلال فلسطين عام ١٩٨٨، والدعوة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. فقد قام شبان وفلسطينيون آخرون، بمشاركة ناشطين دوليين، بمسيرات خالية من العنف، حيث كانوا يرددون هتافات ويقطعون الطرق الالتفافية المخصصة فقط للإسرائيليين والتي تربط شبكة المستوطنات الإسرائيلية الواسعة وغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولقد أصيب ستة أشخاص على الأقل بجروح على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، التي أطلقت العنان للقوة المفرطة، بما في ذلك استعمال قنابل الغاز المسيِّل للدموع والقنابل الصوتية، ضد المتظاهرين. إننا ندين هذه الوحشية من جانب السلطة القائمة

بالاحتلال التي تعتمد اعتماداً كلياً على القوة والترويع والأعمال الإجرامية لترسيخ احتلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية وإخضاع الشعب الفلسطيني.

إن التصعيد الحالي جراء العدوان الذي شنته إسرائيل، وما تقوم به من أعمال عنف وممارسات غير قانونية أخرى، يستدعي اهتماماً فورياً من المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن. ويجب توجيه رسالة مباشرة إلى إسرائيل كي توقف حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني الخاضع لاحتلالها، بما في ذلك وقف ارتكاب جرائم القتل خارج نطاق القانون. وعلاوة على ذلك، يجب اتخاذ إجراءات تكفل حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، وفقاً للأحكام ذات الصلة في اتفاقية جنيف الرابعة، بغية الحيلولة دون مصرع ومعاناة المزيد من المدنيين الأبرياء.

وتأتي هذه الرسائل إلحاقاً برسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٤٣٨ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (A/ES-10/566–S/2012/829)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب، والأعمال الإرهابية الصادرة عن الدول، والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ويجب تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة